الأمم المتحدة S/PV.6930

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٣٠**

الأربعاء، ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد شين دونغ إيك
	رواندا	السيد ندوغونغريهي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1325027 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير عن فترة التسعين يوما الذي أعدته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار. يغطي التقرير الفترة من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، التي عقدت اللجنة خلالها اجتماع واحدا، وقامت بعمل إضافي مستخدمة إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

في المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٣ شباط/فبراير، تبادلت اللجنة الآراء بشأن حالة أبلغت عنها إحدى الدول الأعضاء في مذكرة شفوية مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، وجاء فيها أن سلطات تلك الدولة اعترضت، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، سفينة اشتبهت في أنها كانت تنقل أسلحة غير قانونية من إيران لإيصالها إلى تلك الدولة. بالنظر إلى خطورة الادعاءات الواردة في التقرير، حثت اللجنة فريق الخبراء على التعجيل بتحقيقه في الحادث وتقديم تقرير باستنتاجاته إلى اللجنة. وتقف اللجنة على أهبة الاستعداد للنظر في ذلك التقرير بطريقة محايدة وموضوعية حين تتسلمه من الفريق، وعندها سوف تتخذ الإجراءات المناسبة استنادا إلى ما يتوافر من أدلة قوية.

وناقشت اللجنة أيضا تقرير الحادث الذي قدمه الفريق بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بشأن ما أطلقته إيران من قذائف خلال مناورات ”الرسول الأعظم ٧“، التي جرت في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأحاط أعضاء اللجنة علما بالاستنتاج الذي خلص إليه الفريق من أن قيام إيران بإطلاق قذائف شهاب -١ وشهاب -٣ خلال تلك المناورات يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وأعرب عدد من أعضاء اللجنة عن قلقهم الشديد من أن عمليات الإطلاق التي قامت بها إيران تمثل انتهاكا واضحا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وأدانوا عمليات الإطلاق، واقترحوا أن تنظر اللجنة في الإجراءات المناسبة ردا على ذلك. وتعكف اللجنة حاليا على استكشاف تلك الخيارات. وفي الوقت نفسه، تشدد اللجنة على أهمية أن تضاعف جميع الدول الأعضاء جهودها لتنفيذ جميع التدابير التي تتطلبها القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

كما أبلغ سلفي المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6888)، كلفت اللجنة الفريق بتجميع البيانات المتاحة للاطلاع العام الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين والمتلقين المزعومين للمساعدات العسكرية الإيرانية في ما يتعلق بالانتهاكات المحتملة للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). أحال الفريق الوثيقة الجامعة إلى اللجنة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وجرى النظر فيها خلال المشاورات غير الرسمية التي أشرت إليها سابقا. وخلال المناقشة، أعرب عدة أعضاء عن رأي مفاده أن من المناسب توجيه رسالة إلى إيران للاستفسار عن مدى صحة البيانات الواردة في الوثيقة الجامعة.

ودون التشكيك في إمكانية توجيه رسالة من هذا القبيل إلى إيران في المستقبل، أعرب أعضاء آخرون عن اعتقادهم بأن اللجنة ينبغي أن تتوخى الحذر وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل الحصول على أدلة مادية حول نقل الأسلحة المزعوم المذكور في البيانات. وتعتقد اللجنة بقوة أن أي عملية لنقل الأسلحة أو المواد ذات الصلة انتهاكا للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) مسألة تثير بالغ القلق. ووفقا لولايتها، فإن اللجنة مستعدة للنظر في الانتهاكات المزعومة بطريقة محايدة وموضوعية، واستنادا إلى أدلة قاطعة، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وعلاوة على ذلك، أحاط الفريق، خلال المشاورات غير الرسمية، اللجنة علما بأنشطته التحقيقية وفي مجال التوعية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسائل من خمس دول أعضاء تتعلق بالإجراءات التي اتخذتها تنفيذا لتدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ومن بين هذه الرسائل تلك التي ذكرتها في وقت سابق في ما يتعلق باحتمال حدوث انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، والذي ناقشته اللجنة في مشاوراتها غير الرسمية المعقودة في ١٣ شباط/فبراير. وفي الثانية، المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبلغت دولة اللجنة بانتهاك مزعوم للحظر المفروض على إيران من جانب شركة مقرها هذه الدولة. وفي الثالثة، المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدمت دولة تفاصيل تتعلق بتفتيش وحجز ثلاث حاويات شحن للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بالأسلحة على متن السفينة إم/في فيكتوريا، يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. وفي الرسالة الرابعة، المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أبلغت دولة اللجنة بإلقاء القبض على رجل أعمال يشتبه في انتهاكه القانون الوطني المنفذ لتدابير جزاءات الأمم المتحدة. وأخيرا، أحالت الدولة الخامسة، في ١٤ شباط/فبراير، تقريرا عن الشحنات التي صادرتها سلطاتها المعنية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢، وبشأن التدابير المتخذة لمنع النقل العابر للشحنات التي يشتبه أنها تحتوى على مواد محظورة إلى إيران. ويحقق الفريق حاليا في جميع هذه الحالات.

ويسر اللجنة أن الدول تستجيب لطلباتها بشأن تقديم معلومات عن حوادث عدم الامتثال المبلغ عنها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول على التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة للجزاءات والتحقيق فيها.

وفي متابعة النتائج التي توصل إليها الفريق في حالات عدم الامتثال الأخرى، وافقت اللجنة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على تسمية كيانين، هما شركتا، ياس إير وساد للتصدير والاستيراد. وأرسلت مذكرة شفوية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى جميع الدول الأعضاء تبلغهم بهذه التسمية. وفي مسألة ذات صلة، أرسلت اللجنة، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مذكرة شفوية أخرى إلى جميع الدول تطلب إليها فيها أن تقدم، على أساس طوعي، معلومات إضافية محددة للهوية في ما يتعلق بالأشخاص المدرجين في القائمة الموحدة للجنة. وأغتنم هذه الفرصة لأجدد هذا الطلب بتقديم معلومات.

وتواصل اللجنة جهودها الرامية إلى مساعدة الدول على تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ويسرني أن أبلغ المجلس أن اللجنة اعتمدت، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مذكرة المساعدة على التنفيذ بشأن الأسلحة التقليدية والمواد ذات الصلة، وفي ٢٧ شباط/فبراير من هذا العام، مذكرة المساعدة على التنفيذ بشأن التدابير المالية والتجارية. ونشرت المذكرتان على الموقع الشبكي للجنة.

وقررت اللجنة، في ٤ آذار/مارس، تحديث قوائم الأصناف المتصلة بالمجال النووي والقذائف التسيارية المذكورة في الفقرة ١٣ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). والقوائم المستكملة متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة عددا من الاستفسارات الكتابية في ما يتعلق بتطبيق الجزاءات. وفي رسالتين مؤرختين ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، طلبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تأكيد أن مقترحين بتقديم المساعدة التقنية إلى إيران من جانبها لا يتعارضان مع نظام جزاءات مجلس الأمن الساري. وفي ١ شباط/فبراير، أبلغت اللجنة اليونيدو بأن المشاريع غير محظورة بموجب القرارات ذات الصلة.

وفي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، طلبت دولة من اللجنة معلومات بشأن رد أموال متعلقة بدفعة مقدمة دفعتها وزارة الدفاع في جمهورية إيران الإسلامية إلى شركة مقرها هذه الدولة. وحيث أن العقد وقع قبل عام ٢٠٠٧، عندما فرضت التدابير ذات الصلة، فقد أبلغت اللجنة الدولة بأنه ليس هناك أية عقبات تحول دون رد الأموال.

وتلقت اللجنة أيضا رسالتين من دولتين عضوين، إحداهما مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والأخرى مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تطلبان معلومات عما إذا كانت هناك كيانات محددة مدرجة في القائمة الموحدة للأفراد والكيانات الخاضعة لحظر السفر وتجميد الأصول عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتبادل أعضاء اللجنة الآراء في ما يتعلق بالسبل الممكنة للرد على هذه الاستفسارات خلال المشاورات غير الرسمية التي ذكرتها في وقت سابق.

وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير من دولة تطلب الإعفاء من حظر السفر المفروض على مواطن إيراني أدرج اسمه في القائمة مدعو لحضور مؤتمر رفيع المستوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين في سانت بطرسبرغ في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. والطلب قيد النظر حاليا من جانب اللجنة.

كما تلقت اللجنة أربعة إخطارات، ثلاثة من دولة عضو بموجب الفقرة ٥ (ج) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، تتعلق بتوريد أصناف للاستخدام في محطة الطاقة النووية في بوشهر، إيران، وطلب من دولة عضو أخرى مقدم عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بشأن رفع إجراء تجميد الأموال لدفع مبالغ مستحقة بموجب عقد أبرم قبل إدراج أحد الكيانات في القائمة.

أخيرا، يسعدني أيما سعادة ملاحظة أن اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت تقريرا من المملكة العربية السعودية عن تنفيذ القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية. منذ تولى منصبه بوصفه رئيس اللجنة، قاد عملها على نحو منظم، تود الصين أن تسجل تقديرها له.

تعلق الصين أهمية كبيرة على عمل اللجنة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف بروح عملية تتسم بالاستقرار لأداء عمل متوازن وفعال. ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المسألة النووية بصورة شاملة. بيد أن الجزاءات ليست الهدف النهائي لهذه القرارات. ينبغي أن تخدم اللجنة وفريق الخبراء غرض تسوية المسألة عن طريق الوسائل الدبلوماسية. أثارت اللجنة مؤخرا ادعاءات في ما يتعلق بحالات معينة ونأمل أن تقوم، على أساس مبادئ الحيطة والموضوعية، بالتشاور الكامل مع البلدان ذات الصلة وحل تلك المشاكل على أساس أدلة قاطعة.

للمسألة الإيرانية تأثير على سلطة نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. يشكل الحوار والمفاوضات الطريق الوحيد لحل هذه المسألة. دأبت الصين على معارضة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولا توافق الصين على أنه ينبغي ممارسة الضغط الشديد على إيران، أو أنه ينبغي فرض جزاءات جديدة. إن بعض البلدان، التي فرضت جزاءات أحادية وقامت عمدا بتوسيع نطاقها، تقوض المصالح والحقوق المشروعة لبلدان أخرى. تعارض الصين هذا النهج.

جرى في السابق تحقيق نتائج إيجابية نتيجة لحوار ألماتي بشأن المسألة النووية الإيرانية، كانت بمثابة خطوة أولى نحو بدء مفاوضات موضوعية تفضي إلى إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والتفاوض.

وتسعى الصين جاهدة منذ فترة طويلة إلى إبقاء هذه المسألة على المسار الصحيح. والصين تأمل أن تعزز جميع.

الأطراف الثقة وأن تهيئ الظروف المواتية للتوصل إلى حل مناسب شامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. كما نشجع إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع جميع الأطراف في جهد بناء لإيجاد حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية بالوسائل الدبلوماسية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، في ظل القيادة الجديدة القديرة للسفير كوينلان، وكذلك فريق الخبراء على عملهما في دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. والمملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن غيرها في المجتمع الدولي، لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء البرنامج النووي الايراني. وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢١ شباط/فبراير (انظر S/2013/103) يظهر أن إيران تواصل تخصيب اليورانيوم وزيادة قدرتها على التخصيب، بما في ذلك بتركيب ١٨٠ طاردة مركزية متقدمة في ناتانز. ويأتي هذا التطور مباشرة في أعقاب الانتهاء من أعمال التركيب في مرفق فوردو للتخصيب، حسبما أفادت الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وهذه الأعمال تتعارض مع قرارات كل من مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن.

ومخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة مستمر في الزيادة ويتجاوز كثيرا بالفعل احتياجاتها الحالية. وتقرير المدير العام للوكالة يسلط الضوء مرة أخرى على تمادي إيران في عدم الانخراط في العمل بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. وقد مر الآن ١٥ شهرا على صدور التقرير الأول للوكالة عن الأبعاد العسكرية المحتملة. ويجب أن تظهر إيران استعدادها لاتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة لمعالجة الشواغل الجدية للمجتمع الدولي وللحكم عليها استنادا إلى أفعالها وليس أقوالها.

والمملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بإيجاد حل سلمي وتفاوضي للمسألة النووية. وقد اجتمع ممثلون لحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مع ممثلين لإيران في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير في كازاخستان. وكانت هذه المناقشات مفيدة والمملكة المتحدة تتطلع إلى أن يحرز الخبراء مزيدا من التقدم في آذار/مارس بشأن الاقتراح المنقح ذي المصداقية الذي طرحته المجموعة على إيران. ويهدف هذا الاقتراح إلى بناء الثقة لدى الجانبين ودفع المفاوضات إلى الأمام.

وثمة مكاسب كثيرة يمكن لإيران أن تحرزها من التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية، ولكننا أوضحنا ضرورة أن تسفر المحادثات عن نتائج. ومن المهم للغاية إحراز تقدم الآن في معالجة الشواغل الأكثر إلحاحا بشأن برنامج إيران النووي.

بخصوص عمل لجنة القرار ١٧٣٧، نلاحظ مع الأسف أن فريق الخبراء يؤكد أن إيران لا تزال تنتهك التزاماتها الدولية. ومن الأمثلة الصارخة والمثيرة للقلق لذلك العمليات الإيرانية لإطلاق قذائف تسيارية، على نحو ما يبرزه تقرير الفريق المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير. والأدلة على هذا الانتهاك دامغة. وقد أوضح الفريق أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية في سياق عسكري من قبل إيران تشكل انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ويجب الآن على لجنة القرار ١٧٣٧ اتخاذ إجراء بشأن هذا الانتهاك. وكخطوة أولى، ينبغي لها أن تخاطب إيران كتابة للإعراب عن قلقها إزاء الانتهاك وأن تطلب من ايران تقديم رد. وينبغي للجنة أن تصدر مذكرة مساعدة على التنفيذ بخصوص هذا الحادث، تبين للدول الأعضاء الحظر المفروض على نقل التكنولوجيا إلى إيران أو مساعدتها تقنيا في ما يتعلق بأنشطة القذائف التسيارية. كما نشجع الفريق على أن يحقق في أسماء الأفراد والكيانات المسؤولين ونشرها في تقريره النهائي في أيار/مايو.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء البيانات التي جمعها فريق الخبراء حول نقل إيران أسلحة إلى غزة، والتي تشير إلى انتهاك إيران للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ودعم إيران للجماعات المتشددة، مثل حماس، يقوض بشكل مباشر آفاق إحلال السلام في المنطقة ويقوض أيضا ادعاء الحكومة الإيرانية أمام المجتمع الدولي وأمام شعبها بأنها تدعم الاستقرار في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالجزع إزاء جرأة البيانات العلنية الإيرانية التي تسعى إلى تقويض مصداقية مجلس الأمن وقراراته. والمملكة المتحدة تدعو الفريق إلى مواصلة رصد هذه المسألة وتحديد هوية الأفراد والكيانات المسؤولين وإدراج توصيات بشأن تحديد الأسماء في تقريره النهائي.

والمملكة المتحدة تلاحظ بقلق أيضا التقرير الوارد مؤخرا من اليمن عن ضبط أسلحة غير مشروعة أفادت حكومة اليمن بأنها قادمة من إيران. ويبدو أن هذا النقل يشكل انتهاكا يهدد بتقويض العملية الانتقالية الهشة في اليمن. ونتطلع إلى تقرير الفريق عن زيارة التفتيش التي قام بها مؤخرا. وينبغي أن تكون اللجنة على استعداد لاتخاذ إجراءات في حالة تأكيد الأدلة التي جمعها الفريق لحدوث الانتهاك.

لقد آن الأوان لكي ينخرط قادة إيران في العمل. وهم لا يمكنهم الاستمرار في تجاهل الشواغل الجدية للمجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي وانتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن. وإذا كانت إيران تطمح إلى أن تُعامل بوصفها دولة طرفا عادية غير حائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية، يجب أن تتخذ الآن خطوات عاجلة وملموسة لمعالجة هذه الشواغل تماما. وإلى أن تختار الانخراط في العمل، فإنها ستواجه عواقب زيادة الضغط والعزلة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية الأولى بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن نقدر عمله هو وفريقه بتركيز وطاقة في هذه اللجنة.

لا تزال المسألة النووية الايرانية تشكل أحد أخطر التهديدات للأمن الدولي وأولوية قصوى لمجلس الأمن. ونحن نجتمع اليوم في وقت يشهد ظهور فرص جديدة ومخاطر متزايدة أيضا. ففي الأسابيع الأخيرة، أكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي وعرقلتها لتحقيقات الوكالة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج برفضها السماح للوكالة بالوصول إلى موقع بارشين وإلى ما طلبت الوكالة الوصول إليه من وثائق وموظفين ومعدات. وهذه الإجراءات، فضلا عن استمرار إيران في التخصيب وأنشطتها المتصلة بالماء الثقيل، تمثل انتهاكا واضحا لمطالب المجلس. والأمر المقلق بدرجة أكبر أن المدير

العام للوكالة أكد أن إيران تنتهك الآن أيضا قرارات مجلس الأمن بتركيب مئات الطاردات المركزية من الجيل الثاني التي يمكن أن تزيد بشكل كبير قدرتها على تخصيب اليورانيوم. وتركيب هذه الطاردات المركزية، فضلا عن تخزين إيران ليورانيوم مخصب بنسبة ٢٠ في المائة واستمرار التخصيب في مرفق فوردو، يمثل مدعاة للقلق الشديد.

وهذه الأعمال غير ضرورية وبالتالي فإنها استفزازية. فإيران لديها بالفعل ما يكفي من اليورانيوم المخصب لتزويد مفاعل طهران البحثي بالوقود لمدة عقد على الأقل. وزيادة هذه القدرة دون وجود أي استخدام مدني واضح لا معنى له. والإجراءات الإيرانية لا تؤدي إلى بناء الثقة الدولية ولا تقربنا من إيجاد حل شامل وسلمي. بل أنها تثير، على العكس، قلق العالم. ولهذا السبب بالذات، فإن عمل لجنة الجزاءات المفروضة على إيران أمر حيوي. وما دامت إيران رافضة لالتزاماتها الدولية، يجب أن نكون حازمين في التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها المجلس.

في الشهور الأخيرة، شهدنا انتهاكات جديدة مثيرة للقلق لهذه الجزاءات. ففي كانون الثاني/يناير، ضبط اليمن سفينة تنقل شحنة كبيرة جدا من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات الإيرانية المتطورة في انتهاك للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وكان بالإمكان أن تمز هذه الأسلحة العملية الانتقالية الهشة في اليمن. ونحث اللجنة، بدعم من فريق الخبراء، على التحقيق في هذه القضية بصرامة وعلى العمل مع المجلس لإعداد الاستجابة اللائقة.

كما لاحظنا المزيد من البيانات العلنية التي تعترف بتهريب إيران لأسلحة غير مشروعة. وممثلو حماس وحزب الله وتنظيم الجهاد الإسلامي الفلسطيني، بل وحتى إيران نفسها، يعترفون علنا بالقيام بأنشطة تنتهك جزاءات الأمم المتحدة. وينبغي للجنة أن تعتبر هذه البيانات دليلا إضافيا على عدم اكتراث إيران الصارخ بالتزاماتها وأن تتابع المسألة إلى أقصى حد ممكن.

تنكب اللجنة الآن أيضا على تقييم عمليات إطلاق إيران للقذائف، التي انتهكت القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وتسمح عمليات الإطلاق تلك لإيران بصقل وتطوير تكنولوجيا، في حال جرى الجمع بينها وبين أسلحة الدمار الشامل، فإنها سوف تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لا يمكن قبوله. إننا نحث اللجنة، تماشيا مع ولايتها، على اتخاذ إجراءات سريعة وأكيدة، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات محددة الأهداف، على المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

و يشكل كل انتهاك على حدة، لجزاءات الأمم المتحدة مسألة خطيرة. ومن مسؤوليتنا الجماعية تقديم تقرير عن تلك الحالات، من أجل دعم الجهود الرامية إلى التحقيق فيها، والتحرك بشكل حاسم، عند اكتمال التحقيقات. إن المواجهة الفعالة لتلك الحوادث، تعزز مصداقية المجلس وفعالية الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل المسألة النووية الإيرانية.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حل دبلوماسي. ولذلك، فإننا نرحب باستئناف الحوار مؤخرا بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا وإيران. ولكن علينا ألا ننسى أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك. ويظل هدفنا التوصل إلى حل دائم وشامل للمسألة النووية الإيرانية، يعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وامتثالا لجميع قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ذات الصلة.

كخطوة أولى، نسعى إلى معالجة أهم الأنشطة النووية الإيرانية، المتمثلة في إنتاج وتكديس اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة، وتركيب المزيد من الطاردات المركزية في فوردو. وفي ذلك الاجتماع، أعرب الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا،عن رغبتنا في اتخاذ خطوات من أجل الاستجابة للشواغل التي أعربت عنها إيران.

وكانت المحادثات التي جرت بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا مع إيران في ألماتي مفيدة، ولكن يجب أن نرى ما إذا كان إحراز تقدم حقيقي في اتجاه إيجاد حل تفاوضي يمكن أن ينتج عن العملية الجديدة. ولا يمكن للعملية الاستمرار إلى ما لا نهاية، أو استخدامها كآلية مماطلة. لذلك، لا نزال ملتزمين بالنهج ذي المسارين، المتمثل في زيادة الضغط على إيران مع مواصلة إجراء حوار حقيقي بحسن نية. وبوسعنا من خلال العمل معا، مواصلة توضيح العواقب لإيران الناجمة عن تصرفاتها، وإطلاعها على الفوائد التي يمكن أن تجنيها، في حال اختيارها التعاون بدلا من الاستفزاز.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر السفير غاري كوينلان على عرض التقرير المتعلق بأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء. عمل السفير كوينلان بحماس، وبث طاقة جديدة في أعمال اللجنة. ونحيط علما كذلك بالتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في إيران.

بذل المجلس ولجنة القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، جهودا كبيرة لمعالجة المسائل المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني. ونغتنم هذه الفرصة اليوم لكي نؤكد من جديد ضرورة قيام المجلس بإعادة النظر في الأهداف والاستراتيجية، الواردة في القرارات ذات الصلة. إننا نرحب باستئناف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، وإيران بذل جهود دبلوماسية. ونأمل في ألا تحسن المبادرات والبيانات الإيجابية والتصالحية الأخيرة الأجواء فحسب، بل أن تؤدي أيضا إلى تحقيق نتائج. إن تأكيد جميع الأطراف ثقتهم في المفاوضات، أمر هام. وقد يكون ثمة سبيل للخروج من المأزق الحالي من خلال استمرار المشاركة.

ومن الممكن التوصل إلى حل سلمي للمشاكل، على أساس تدابير بناء الثقة المتبادلة واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حق ايران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى المجلس واللجنة تقديم دعمهما لتلك الجهود. ومن الضروري تجنب المواجهة بشأن برنامج إيران النووي، الذي ينطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة لإيران، والمنطقة المتقلبة.

وكما أشار إلى ذلك باقي أعضاء المجلس، يتعين أن تتماشى أعمال فريق الخبراء وأنشطته مع ولايته. كما ينبغي أن تكون تقاريره وتحليلاته وتوصياته، موضوعية ونزيهة ومدعومة بأدلة دامغة. إننا نكرر الإعراب عن وجهة نظرنا المتمثلة في أنه لا يمكن فرض جزاءات مجلس الأمن كغاية في حد ذاتها، بل يتعين تيسير التوصل إلى حل متفاوض عليه، للمشاكل التي لم تحل، من خلال إيجاد توازن بين الجزاءات والمفاوضات. إننا ندعو مجلس الأمن واللجنة وفريق الخبراء لضبط الأهداف والاستراتيجية وفقا لذلك. ويمكن أن يساعد تخفيف الضغط المفاوضات.

إن إيران طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبوصفها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها تتمتع ببعض الحقوق التي ينبغي احترامها تماشيا مع أحكام تلك الصكوك. وفي الوقت نفسه، ينبغي لإيران الوفاء بالتزاماتها القانونية المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحث إيران على مواصلة المشاركة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معها بشكل كامل، بغية حل جميع المسائل العالقة.

ومن المهم للمجلس توسيع عضوية فريق الخبراء، ولا سيما من البلدان النامية. ومن شأن هذه الخطوة تعزيز الوعي وجعل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أكثر فعالية. وعلى المجلس إعادة النظر في الأسلوب الحالي لتعيين فريق الخبراء، ومواءمته مع القيمتين الأساسيتين للأمم المتحدة، وهما قيمتي الشفافية والحياد. ونأمل أن يتناول المجلس تلك المسألة في جميع هيئاته الفرعية. وسوف نسهم بكل سرور في تلك العملية.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير غاري كوينلان على عرض

التقرير الأول عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، التي يرأسها بكل اقتدار. أود أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي.

لم تتغير المسألة النووية الإيرانية تغيرا كبيرا في العديد من جوانبها، وقد تقابل الطرفان مرات عديدة، منذ جلستنا المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6888)، على النحو المشار إليه في التقرير الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، (انظر S/2013/103). عملا بالقرار 2011/69، الذي طلب فيه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جمهورية إيران الإسلامية والوكالة التعاون وتكثيف الحوار من أجل التعجيل بحل جميع المسائل الهامة المعلقة، بما في ذلك الحصول على جميع المعلومات والوثائق وزيارة المواقع والحصول على المواد ومقابلة الموظفين. ولسوء الحظ، لا يشير التقرير إلى تحقيق نتائج محددة. وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير بأن مفاوضات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومفاوضات ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فضلا عن جلسة ١٣ شباط/فبراير، التي سعت إلى وضع الصيغة النهائية للوثيقة المتعلقة باتباع نهج منظم تجاه المسألة، لم تؤد إلى إبرام اتفاق مع إيران أو إجراء مناقشات موضوعية بشأن، ضمن جملة أمور أخرى، الأبعاد السياسية المحتملة للبرنامج النووي للبلد.

بالإضافة إلى تلك المسائل المعلقة، أشير أيضا إلى أن الأنشطة التي تجري في المنشآت المعلنة، بموجب اتفاق الضمانات، تتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. وبوجه عام، يؤكد التقرير حقيقة أن إيران لم تعلق أنشطة تخصيب الوقود في موقعي ناتانز وفوردو المعلنين. وعلاوة على ذلك، تم تركيب طاردة أكثر تطورا في ناتانز. وينطبق الشيء ذاته على مشاريع الماء الثقيل وتحويل اليورانيوم وإنتاج الوقود. في جميع الحالات، بينما استنتجت الوكالة بأن المعلومات التي تم الحصول عليها أساسا، تتوافق مع تصريحات ايران، ثمة حاجة للحصول على معلومات إضافية من البلد.

في ضوء ما تقدم، ليس من المستغرب استمرار تزايد قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جراء احتمال وجود أنشطة نووية سرية تقوم بها منظمات تنتمي إلى القطاع العسكري، وخصوصا الأنشطة المرتبطة بتطوير شحنة نووية لقذيفة. وثمة أدلة كثيرة على استمرار تصاعد أزمة الثقة بين المجتمع الدولي وإيران.

و المعلومات الواردة في تقرير فريق الخبراء بشأن إطلاق القذائف أثناء مناورات ”النبي الأعظم – ٧“ التي أجريت خلال الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، علاوة على التصريحات الإيرانية العامة بشأن المساعدة العسكرية المحتملة لحركة حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية،لن تؤدي إلا إلى زيادة التوتر. واستنادا إلى فريق الخبراء، فإن تلك التصرفات تتعارض مع القرارين ١٩٢٩ (٢٠١٠) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) وتشكل مصدرا للقلق الشديد.

إن المحادثات التي جرت بين المجموعة المؤلفة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا وإيران (مجموعة الخمسة زائدا واحدا)، مثل الاجتماع الذي عقد في ألماتي، كازاخستان في ٢٧ شباط/فبراير، والتي كانت تهدف، في جملة أمور، إلى حث ذلك البلد على التخلي عن برنامجه النووي،وأن يرسل مخزونه من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة إلى الخارج، لم تؤد بعد إلى إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة.

وعلى الرغم من تلك الحالة المؤسفة، فإن بلدي لا يزال زال يرى إمكانية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، ويدعو إيران مرة أخرى إلى التقيد بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ذلك الصدد، تدعو توغو إيران إلى زيادة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التوصل إلى حلول مقبولة للطلبات المقدمة من قبل الوكالة، وأن تواصل المفاوضات مع مجموعة الخمسة زائدا واحدا بحسن نية. وما زلنا نأمل في أن يحرز تقدم في ذلك الصدد من خلال الاجتماعات المقبلة، وخاصة في اجتماع الخبراء الذي سيعقد في اسطنبول في ١٧ و ١٨ آذار/مارس، في مرحلة التمهيد للاجتماع بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران المقرر عقده في ٥ و ٦ نيسان/أبريل.

وفي الوقت ذاته، فإن من الأهمية بمكان أن تقبل إيران الطلب المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو المبين في الفقرة ٦٥ من تقريرها، عبر تيسير الوصول إلى موقع بارشين ومعالجة الشواغل المتعلقة بذلك الموقع.

وإذ نقر بحق جميع البلدان، بما فيها إيران، في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، ونحث ذلك البلد على العمل على تنفيذ برنامج سلمي، فضلا عن الاستفادة من التعاون الضروري لتحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للجنة ولفريق الخبراء على جهودهما الدؤوبة في مساعدة المجلس في السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ويقتضي ذلك المسعى بذل جهود مشتركة من جانبنا.

وفي ذلك السياق، فإنه لمن دواعي سرور توغو أن تستضيف في لومي، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو، حلقة دراسية إقليمية تتيح لبلدان وسط أفريقيا وغرب أفريقيا مناقشة التدابير اللازمة للامتثال لنظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة في ذلك الصدد، بالإضافة إلى اعتماد توصياتوجيهة.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر السفير غاري كينلان على إحاطته الإعلامية الوافية. ونود أن نهنئه وفريقه على توليه رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بشفافية وحياد وموضوعية، دون المساس بولايتها. ونرى أن اللجنة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بمهامها على ذلك النحو في المستقبل.

ونثني على عمل اللجنة، التي واصلت النظر في التقارير الوطنية، والطلبات والتقارير المتعلقة بانتهاكات مزعومة، والمقدمة من قبل الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة من الدول بشأن الحصول على المعلومات المتعلقة بنظام الجزاءات، فإن من الضروري أن تستجيب اللجنة بشكل واضح ومباشر وعلى وجه السرعة عملا بولايتها.

ونرحب بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء، بما في ذلك أنشطة النشر والتوعية. ونشجع الفريق على مواصلة عمله في امتثال صارم للقرارات ذات الصلة.

يقدم الفريق دعما قيّما إلى اللجنة، في جملة أمور، من خلال التحقيقات في الانتهاكات والحوادث المزعومة. وتوفر استنتاجاته وتوصياته – استنادا إلى معلومات موثوقة ويمكن التحقق منها – أساسا موضوعيا لعملية اتخاذ القرارات في اللجنة.

لقد واصلت غواتيمالا دائما تأييد حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، عملا بالمعاهدات الدولية، ما دامت تمتثل للالتزامات المتعلقة بالتحقق.

ونرى أنه ينبغي تتعاون جمهورية إيران الإسلامية تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تعيد بناء الثقة وتثبت الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي. إن إيران،وبصفتها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. وبالمثل، فإنه يتعين

على ذلك البلد، بصفته عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة في إطار اتفاق الضمانات لديها.

لقد أحطنا علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ نظام الضمانات في إيران عملا بنظام معاهدة عدم الانتشار الذي أشير فيه مجددا إلى أن إيران تواصل تسريع برنامجها النووي، وأن المسائل المعلقة التي لا تزال دون حل، بما في ذلك تلك المتعلقة بوجود بعد عسكري محتمل لبرنامجها النووي. ولا تزال تلك الحالة تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا.

ونؤيد النداء الذي وجهته الوكالة في ذلك الصدد، ونحث إيران على اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزامات والتعهدات الأخرى، وعلى وجه الخصوص، إخضاع منشآتها النووية لعمليات التفتيش.

وفي ذلك السياق، نلاحظ مع الارتياح المحادثات التي أجريت مع الوكالة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ونأمل أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق بشأن النهج المنظم.

لقد واصلت غواتيمالا السعي على نحو ثابت من أجل التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وهي لا ترى أن هناك بديلا للحل التفاوضي. ويجب بذل الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية على أساس مبادئ الاتساق والمعاملة بالمثل، عملا بمعاهدة عدم الانتشار.

ونشعر بالارتياح إلى المحادثات التي جرت مؤخرا بين الفريق ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وجمهورية إيران الإسلامية، التي عقدت في ألماتي ووصفها البعض بأنها نقطة تحول في العملية. وقد يكون من السابق لأوانه أن نشعر بالتفاؤل، غير أننا نأمل أن نتمكن قريبا من تصور حل متفاوض عليه للمسائل النووية الإيرانية. ولا يسعنا إلا أن نأمل، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، أن تسفر الاجتماعات القادمة المقرر عقدها في اسطنبول، ومرة أخرى في ألماتي، عن إحراز تقدم حقيقي والتوصل إلى نتيجة إيجابية.

وفي الختام، سيواصل وفد بلدي المشاركة بنشاط في مداولات اللجنة، بهدف الإسهام في التوصل إلى حل دائم يكفل التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، نود أن نهنئ السفير غاري كوينلان على توليه رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ونشكره على عرض التقرير الفصلي عن أعمال تلك الهيئة الفرعية. ونقدر أيضا عمله المخلص والشفاف.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاضطلاع بعملها بكفاءة في سياق الولاية الموكلة إليها. في ذلك الصدد، نعتقد أن من المهم إطلاع الدول الأعضاء على عمل اللجنة، وذلك بعقد إحاطات إعلامية مفتوحة لجميع الدول على سبيل المثال. نعتقد أيضا أنه من المستصوب أن ترد اللجنة على جميع الاستفسارات التي تتلقاها من الدول الأعضاء تشجيعا لهم على اليقظة في تنفيذ القرارات ذات الصلة. علاوة على ذلك، نعتقد أن اللجنة تضطلع بدور مهم في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والتعاون معها في تنفيذ القرارات ذات الصلة. في ذلك الصدد، نعتقد أن المذكرات التوجيهية التي تساعد الدول في التنفيذ تمثل واحدة من الأدوات الرئيسية.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. أولا، أود أن أؤكد مجددا على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون تمييز في إجراء البحوث في مجالات الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ذلك هو الموقف المبدئي الذي أعربنا عنه في هذا المحفل وفي غيره من المحافل المماثلة. وفي الوقت نفسه، فإن التزام بلدي بعدم

انتشار أسلحة الدمار الشامل ثابت وطويل الأمد، وهو ما أعيد تأكيده هنا أمام المجلس. وأعتقد أن على المجتمع الدولي أن يدعم جدوى نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمثل حجر الزاوية فيه.

ثانيا، أود أن أشير إلى آخر تقرير أصدره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ٢١ شباط/فبراير، وقد أحيل إلى المجلس (انظر S/2013/103). في ذلك الصدد، نشاطر المدير العام تقييمه وقلقه إزاء عدم إحراز تقدم في توضيح المسائل العالقة، بما في ذلك تلك المرتبطة ببعد عسكري محتمل للبرنامج النووي الإيراني. نعتقد أنه يجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تواصل التعاون بنشاط مع الوكالة، وأن تقدم كل المعلومات المطلوبة عن برنامجها النووي، وأن تسمح بالوصول إلى جميع المواقع اللازمة. في ذلك الصدد، من المهم أن تتخذ إيران التدابير اللازمة لتنفذ تنفيذا كاملا اتفاق ضماناتها ولتفي بالتزاماتها الأخرى، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تستعيد ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي.

ثالثا، أود أن أؤكد على أنه أثلجت صدرناالمحادثات التي جرت مؤخرا في ألماتي بين الحكومة الإيرانية ومجموعة ٣+٣. ويعتقد بلدي أن علينا أن نواصل السعي إلى التوصل إلى حل من خلال محادثات تسمح بالتيقن من الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. ونحض الأطراف على مواصلة جهودها في ذلك الصدد.

ونعتقد أيضا أن من المناسب التذكير بالنداء الذي وجهه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في قراره المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، داعيا إيران إلى اعتماد وتنفيذ ما يعرف بالنهج المنظم لحل المسائل العالقة. منذ اتخاذ ذلك القرار، نُظمت ثلاث جولات مفاوضات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون أن يتمكن المدير العام من تسجيل أي تطورات جوهرية. ونأمل أن تفضي الاجتماعات الدورية بين الطرفين إلى نتائج محددة فيما يتعلق بالنهج المنظم حتى يتسنى أن تبدأ عملية توضيح المسائل العالقة. هذا كل ما عندي من ملاحظات.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أسوةً بزملائي، أود أن أشكر السفير كوينلان على عرضه التقرير الفصلي عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأود أن أؤكد دعم وفد بلدي الكامل له في أداء مهامه بوصفه رئيس لجنة الجزاءات، التي تتبوأ موقع الصدارة في نظام عدم الانتشار. كما نشكر فريق الخبراء على ما يقدمه من مساعدات قيمة لعمل اللجنة. دور الفريق حاسم في كفالة مراعاة التدابير الجزائية التي اتخذها مجلس الأمن مراعاة تامة. أتيحت لبلدي فرصة استضافة الفريق يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير خلال زيارة عمل إلى لكسمبرغ.

ينظر التقرير الفصلي للجنة القرار ١٧٣٧ في مختلف جوانب عملها فيما يتعلق بالحد من مقدرة إيران على تطوير قدراتها في المجال النووي ومجال صناعة القذائف التسيارية للأغراض العسكرية. ومن المهم أن تواصل اللجنة السير على ذلك الطريق ونحن ندعم دعما تاما الجهود التي تبذلها في ذلك السبيل. في ذلك الصدد، يقلقنا أن نحيط علما بالتقرير الأخير لفريق الخبراء الذي يقرر على نحو لا لبس فيه أن إيران انتهكت أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بإطلاق قذائف تسيارية في سياق مناورات عسكرية. ونرى بضرورة متابعة التقرير. ويجب على اللجنة أن تستجيب. وينطبق الشيء نفسه على شحنة الأسلحة التي اعتُرضت في ٢٣ كانون الثاني/يناير قبالة ساحل اليمن. في ضوء ما سيخلص إليه التحقيق الجاري، ينبغي أن تكفل اللجنة المتابعة الملائمة.

إن مصداقية المناشدات الموجهة إلى إيران، التي تؤكد على ضرورة تعاونها الفعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتوقف أيضا على التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات. لن تستعيد إيران ثقة المجتمع الدولي إلا بالتعاون التام مع الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. لذلك فإن على إيران أن توضح العديد من المسائل العالقة، وأن تسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

ومن دواعي الأسف أن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكننا من التيقن من استعداد إيران للوفاء بالتزاماتها الدولية. في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم تعلق إيران تخصيب اليورانيوم وأنشطة المعالجة. بل على العكس من ذلك، استمرت في تطوير قدراتها في مجال التخصيب باستخدام جيل جديد من الطاردات لمركزية في موقع ناتانز. مواصلة مشاريع الماء الثقيل ومنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول العادل إلى موقع بارشين أمر يثير القلق بنفس القدر. في ظل هذه الظروف، من الصعب معرفة الطابع الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني. ولا يساعد ذلك بأي حال من الأحوال على تهيئة جو من الثقة.

ولئن كانت لوكسمبرغ تدعو إيران إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية وتوضيح طبيعة برنامجها النووي توضيحا تاما، فإنها تؤكد من جديد التزامها بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض استنادا إلى نهج المسار المزدوج. ولهذا السبب نحن سعداء بمحادثات مجموعة ٣+٣ مع إيران في ٢٦ شباط/فبراير التي عُقدت في ألماتي وتولت تيسيرها الممثلة السامية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. في ذلك الوقت، قدم اقتراح يهدف إلى بناء الثقة وجعل الحوار ذا معنى. وفي حال قبول ذلك الاقتراح، فإن من شأنه أن يسمح بإحراز تقدم نحو إيجاد حل طويل الأجل على أساس الامتثال لقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونأمل أن تنظر الحكومة الإيرانية بإيجابية إلى الاقتراح المقدم في ألماتي، وأن تتهيأ في نهاية المطاف الدينامية الإيجابية بفضل اجتماعي المتابعة المقرر عقدهما في ١٨ آذار/مارس على المستوى التقني وفي ٥ و ٦ نيسان/أبريل على المستوى السياسي.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى عرضه تقرير الـ ٩٠ يوما عن اللجنة.

تلقت اللجنة عددا من الرسائل من الدول بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبشأن الردود المتعلقة بالحوادث المبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وناقشت اللجنة تقرير الحوادث المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الذي قدمه فريق الخبراء، وتبادلت الآراء بشأن الحالة المبلغ عنها من دولة عضو في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ وشجعت الفريق على التعجيل بالتحقيق في هذا الصدد وتقديم تقرير إلى اللجنة عن النتائج التي توصل إليها. من الأهمية بمكان أن تنظر اللجنة في جميع الحالات والحوادث بطريقة محايدة وموضوعية وأن تنظر في اتخاذ التدابير المناسبة على أساس الأدلة القاطعة. ومن الضروري أن تواصل اللجنة جهودها الرامية إلى مساعدة الدول في تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ونلاحظ في هذا الصدد اعتماد اللجنة مذكرة المساعدة على التنفيذ بشأن الأسلحة التقليدية والمواد ذات الصلة بالأسلحة وبشأن التدابير المالية والتجارية.

كما نلاحظ زيارة الفريق إلى عدد من الدول الأعضاء لمناقشة المسائل المتعلقة بولاية الفريق، ومشاركة خبرائه في عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. من الضروري أن يواصل الفريق أنشطته في مجال الاتصال، والتي تضطلع بدور هام في زيادة عدد تقارير التنفيذ الوطنية من الدول الأعضاء.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا ثلاث جولات من المحادثات بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف وضع الصيغة النهائية لوثيقة النهج المنظم. غير أنه،

وفقا لتقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢١ شباط/فبراير (انظر S/2013/103)، لم يتسن التوصل إلى اتفاق أو بدء العمل الموضوعي بشأن القضايا المعلقة.

لا شك في أن لكل بلد الحق في تطوير صناعته النووية للأغراض السلمية بما يتفق تماما مع الالتزامات الدولية ذات الصلة. ولذلك، من المهم أن تواصل حكومة جمهورية إيران الإسلامية جهودها الرامية إلى بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامجها النووي.

ومن المشجع أن المحادثات الرفيعة المستوى جرت في نهاية شباط/فبراير بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا. ونأمل أن يساعد الاجتماع على المستوى الفني المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر، واستئناف المفاوضات الرفيعة المستوى في نيسان/أبريل في ألماتي، كازاخستان، على دفع عجلة حل المشكلة إلى الأمام. من الضروري مواصلة الحوار والتعاون بشأن المسائل التي يعد تحقيق تقدم فيها ملحا للاستقرار الإقليمي. ونحن نشجع على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى حل المسائل ذات الاهتمام سلميا وبطريقة بناءة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، شأن زملائي الآخرين الذين سبقوني، أن أكرر تهانئي للسفير غاري فرانسيس كوينلان على توليه رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وأن أشكره بإخلاص على تقريره الأول عن فترة الـ ٩٠ يوما. وإذ ندرك شموليته ونزاهته واقتداره المهني، نود أن نعرب عن ثقتنا الكاملة فيه وأن نؤكد له تعاوننا.

وأود أيضا أن أشكر فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونشجعه على أن يواصل، تحت رعاية اللجنة، المشاركة في مختلف المؤتمرات والاجتماعات التي تتعلق بولاية اللجنة، وفي المقام الأول، مواصلة الحوار الذي يجري مع الدول الأعضاء خلال الزيارات التي يقوم بها إلى البلدان المعنية.

ما فتئت اللجنة تنظر في جميع الحالات المحالة إليها. ونأمل أن تواصل الاستفادة من تعاون الدول الأعضاء والنهج المهني لفريق الخبراء ونزاهته. وندعو اللجنة إلى أن تواصل النظر في جميع مذكرات المساعدة والدعوة إلى تطبيقها، نظرا لأهميتها من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونود أيضا تسليط الضوء على الحاجة إلى مواصلة النظر في التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2012/395)، ولا سيما التوصيات الواردة فيه.

في موجز تقريرها المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة تذكر من أجل حل المسائل المعلقة في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، على الرغم من ثلاث جولات من المحادثات التي عقدت في طهران، منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولذلك نأمل أن تتوصل جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بسرعة إلى اتفاق بشأن نهج منظم للقيام بالعمل الموضوعي بشأن المسائل المعلقة. يجب أن تحظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي لها صلاحية التعامل مع الضمانات، بكل التعاون اللازم لإحراز تقدم ملموس بشأن المسائل المعلقة.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالأجواء الإيجابية الأخيرة التي سادت المحادثات بين جمهورية إيران الإسلامية والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، المعقودة في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير في ألماتي، كازاخستان. واستنادا إلى اعتقادنا بأن الحوار والدبلوماسية والوسائل السلمية هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل لهذه المسألة، نأمل أن يتيح الحوار الذي جرى، وسيستمر في آذار/مارس في اسطنبول وفي نيسان/أبريل في ألماتي، تحقيق تقدم نحو التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

أود أن أسلط الضوء على الحاجة الملحة للحيلولة دون إضعاف نظام عدم الانتشار، ولكفالة أن جميع الدول تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. إن عدم الامتثال للالتزامات التي جرى التعهد بها من خلال قرارات طوعية وسيادية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس من شأنه سوى أن يجعل تحقيق الهدف العالمي المتمثل في نزع السلاح النووي أكثر صعوبة وبعيد المنال. لا يزال بلدي متعلقا بصورة حازمة بهذا الهدف. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية المحضة. يعتمد نظام عدم الانتشار على التوازن الدقيق بين حقوق الدول والتزاماتها. ومن المهم حماية هذا التوازن والحفاظ عليه وكفالة احترامه بشكل كامل.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ السفير غاري كوينلان، ممثل أستراليا، على تولي رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأشكره على أول إحاطة إعلامية يقدمها إلى المجلس في تقرير الـ ٩٠ يوما عن اللجنة وعلى العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به على رأس اللجنة. وأشيد أيضا بفريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على دعمه القيم لأعمال اللجنة.

تعتقد رواندا أن من حق كل بلد تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. غير أنه، من الواضح أن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية يشكل مصدر قلق خاص للمجتمع الدولي. إيران طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، عليها الوفاء بجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء البعد الإقليمي للأزمة. إن استمرار تخصيب اليورانيوم وانتهاك قرارات مجلس الأمن وعدم التعاون بشكل كاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبطء مسار المفاوضات والشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة تشكل جميعا عناصر يمكن أن تحول هذه الأزمة إلى صراع آخر لا يستحقه الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تتخذ جمهورية إيران الإسلامية جميع التدابير اللازمة التي يمكن أن تقنع المجتمع الدولي بالطابع السلمي لبرنامجها النووي. إن نهج بناء الثقة هذا هو السبيل الوحيد لكفالة رفع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع للجزاءات التي ما برحت تضر بالشعب الإيراني.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا للمفاوضات بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، والتي تهدف إلى إيجاد حل دبلوماسي وسياسي للأزمة النووية الإيرانية. ونشيد بالمحادثات البناءة التي أجراها الطرفان مؤخرا في ألماتي، كازاخستان، ونأمل أن تتوصل المحادثات المقبلة، المقرر إجراؤها في الشهر القادم، إلى نتائج ملموسة.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على عرضه تقرير الـ ٩٠ يوما عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وأنا أقدر أيضا قيادته لتلك اللجنة الهامة.

وجمهورية كوريا تدعو إيران إلى الامتثال فورا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي قرر فيها المجلس أن إيران عليها أن توقف جميع الأنشطة النووية ذات الطابع الحساس من حيث الانتشار. وحكومة بلدي لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء البرنامج النووي الإيراني على النحو الموصوف في آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر S/2013/103) ومن المؤسف أنه لم يتم إحراز تقدم في حل المسائل العالقة، بما في ذلك الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. ومن المخيب للآمال أن إيران تواصل توسيع قدرتها على

التخصيب بتركيب المزيد من الطاردات المركزية المتقدمة في ناتانز. والأنشطة الواسعة النطاق والتغيرات المترتبة عليها في موقع بارشين تقوض قدرة الوكالة على التحقق الفعال. ونحن نحث الحكومة الإيرانية على العمل مع الوكالة والتعاون معها على النحو اللازم دون مزيد من التأخير.

في الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة الخمسة الدائمين زائد واحد) وإيران، في ألماتي، اتفق المشاركون على مواصلة الاجتماعات في المستقبل. ونحن نتطلع إلى أن تستجيب إيران بشكل بناء لاقتراح المجموعة.

وإيران، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، يجب أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، فإن بعض الحوادث الواردة في تقرير فترة التسعين يوما الذي أعدته لجنة القرار ١٧٣٧ تثير القلق حقا. وبادئ ذي بدء، نحن نشعر بقلق شديد إزاء التقرير الوارد من حكومة اليمن بشأن نقل الأسلحة المزعوم من ايران. فمن شأن هذه العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة زعزعة الانتقال السياسي في اليمن وتقويض الاستقرار الإقليمي. وبمساعدة الفريق، يجب على اللجنة إجراء تحقيق دقيق وشامل واتخذ إجراءات بناء على النتائج التي سيتوصل إليها.

ثانيا، نعرب أيضا عن قلقنا في ما يتعلق بالبيانات العلنية التي جمعها الفريق والتي تقر بالمساعدة العسكرية الإيرانية لغزة. وهذه القضية تتطلب إجراء اللجنة للمزيد من التحقيقات.

ثالثا، خلص فريق الخبراء بوضوح في آخر تقرير له إلى أن القذائف التسيارية التي أطلقتها إيران خلال تدريباتها العسكرية في تموز/يوليه ٢٠١٢ كانت انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وينبغي للجنة أن تتخذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك تحديد أسماء الأفراد والكيانات المسؤولين عن هذا الانتهاك وفرض جزاءات عليهم. فالانتهاك المتكرر للقرارات دون عقاب سيقوض سلطة ومصداقية مجلس الأمن. ودور اللجنة وفريق الخبراء في غاية الأهمية لضمان تنفيذ الجزاءات بفعالية وكفاءة.

أخيرا، نحث إيران مرة أخرى على معالجة الشواغل الجدية بشأن برنامجها النووي والامتثال فورا وبالكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والوكالة. ونؤكد أنه ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود استثنائية لاستعادة الثقة المفقودة لدى المجتمع الدولي.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر السفير كوينلان على تقريره عن فترة التسعين يوما وأن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى له أعظم النجاح في مهمته بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأود أيضا أن أشكر فريق الخبراء على عمله دعما اللجنة.

يحيط المجلس علما بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢١ شباط/فبراير (انظر S/2013/103). والتقرير يلفت الانتباه مرة أخرى إلى رفض ايران الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. ويؤكد التقرير عدة عناصر مثيرة للقلق، بما في ذلك عدم إجراء مناقشات موضوعية بين الوكالة وإيران بشأن القضايا التي لم تحل والبعد العسكري المحتمل للبرنامج النووي الإيراني. وإيران، كما نعلم، تلجأ إلى تقديم اعتراضات على الأساليب حتى لا تستجيب بشكل موضوعي. والوكالة لا تزال غير قادرة على الوصول إلى موقع بارشين العسكري.

ويتمثل عنصر آخر مثير للقلق في استمرار أنشطة التخصيب في ناتانز وفوردو، وذلك دون هدف مدني ذي مصداقية. وتكديس اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة مستمر. كما تجري زيادة القدرة على التخصيب من الناحيتين الكمية والنوعية. وهذا هو ما خلصنا إليه من الإعلان، الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عن تركيب طاردات مركزية من جيل جديد في مرفق ناتانز للتخصيب. ونشر واستخدام

طاردات مركزية على هذا النطاق الصناعي يمثل تطورا هاما في القدرة الإيرانية على إنتاج اليورانيوم المخصب. وهو انتهاك آخر بلا شك من قبل إيران لالتزاماتها الدولية.

وأخيرا، ينبغي ألا ننسى أن الأنشطة النووية الأخرى لا تزال مستمرة، بما في ذلك تلك المتصلة ببناء مفاعل للماء الثقيل، دون سماح إيران لوكالة الطاقة الذرية بالتحقق.

والتقرير الفصلي للجنة القرار ١٧٣٧ يظهر أيضا أن إيران لا تزال لا تفي بالتزاماتها الدولية، حيث أنها مستمرة في القيام بأنشطة نووية وتسيارية غير مشروعة فضلا عن محاولاتها للالتفاف على الجزاءات. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء الانتهاكات الإيرانية المتكررة لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن، والتي تغذي دوامة العنف في الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، فقد أعربنا بالفعل عن قلقنا بشأن نقل أسلحة من إيران إلى سوريا. وأشار تقرير الخبراء إلى العديد من هذه الحالات. ونرحب، في هذا الصدد، بفرض جزاءات على شركتي ياس إير وساد للتصدير والاستيراد لضلوعهما في محاولات نقل أسلحة إلى سوريا.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء المعلومات المتعلقة بنقل أسلحة ومواد تسيارية إلى جهات من غير الدول في غزة. وقد زود فريق الخبراء اللجنة بتجميع لبيانات صادرة عن مسؤولين ايرانيين بشأن هذه المسألة. ويجب على إيران تقديم تفسير لعمليات النقل هذه التي تمثل انتهاكا لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

كما أبلغ اليمن المجلس مؤخرا بضبط كمية كبيرة من الأسلحة قبالة سواحله، قادمة من إيران وكانت في طريقها على الأرجح إلى المتمردين اليمنيين، مما يهدد بزعزعة عملية الانتقال السياسي في ذلك البلد.

واستمرت التطورات في البرنامج التسياري الإيراني خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تجاهل لقرارات المجلس. فقد أطلقت إيران القذيفتين شهاب -١ وشهاب -٣ في تموز/يوليه ٢٠١٢ في إطار التدريبات العسكرية ”الرسول الأعظم ٧“. وقد أخطرت فرنسا، إلى جانب ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، اللجنة بهذا الانتهاك الجديد للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وبعد ذلك أجرى فريق الخبراء تحقيقا أسفر عن تقرير، خلص فيه الفريق بشكل لا لبس فيه إلى أن التدريبات شكلت دون شك انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وفي هذه الحالة، كما في غيرها من الحالات التي ذكرتها، يجب أن تُذكر لجنة القرار ١٧٣٧ إيران بالتزاماتها. ولا بد أن تنظر، جنبا إلى جنب مع الخبراء، في التدابير المناسبة التي يجب اتخاذها، بما في ذلك فرض جزاءات على الكيانات والأشخاص المسؤولين.

ونحن لا نزال مستعدين للدخول في حوار، كما تبين من الاجتماعات العديدة التي عقدت بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران في عام ٢٠١٢. وفي الآونة الأخيرة، خلال الاجتماع الذي عقد في ألماتي يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، قدمت المجموعة مقترحات جديدة متوازنة إلى إيران، تشهد مرة أخرى على وجود إرادة لدى الأطراف الستة للتجاوب إذا اتخذت إيران الخطوات اللازمة للاستجابة للشواغل الملحة للمجتمع الدولي. وبينما سمحت تلك المناقشات باتخاذ خطوات أولى مفيدة، فإنها لم تسفر عن نتائج ملموسة. ومن ثم، ستستمر المناقشات، أولا بين الخبراء في آذار/مارس، ثم على مستوى المديرين السياسيين في أوائل نيسان/أبريل لتقييم الوضع. وما زلنا، نحن وشركاؤنا في المجموعة، ملتزمين التزاما تاما بالبحث عن حلول تمكن من تحقيق تقدم ملموس. ولكن سيكون من المستحيل تحقيق أي شيء دون وجود إرادة سياسية واضحة لدى إيران للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي. وللأسف، فإن إيران لم تظهر حتى الآن أي إرادة من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه. وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للاتحاد الروسي.

نهنئ غاري كوينلان على اضطلاعه بدوره بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونأمل أن تواصل اللجنة تحت القيادة الأسترالية العمل بطريقة حيادية وموضوعية لإيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية للوضع المتعلق بالبرنامج النووي الايراني.

و يمكن للرئيس أن يعول على دعمنا القوي.

قامت اللجنة بعمل شاق على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، لمواصلة بذل جهودها في مختلف مجالات أنشطتها، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات محتملة للجزاءات، والنظر في المعلومات التي توصلت بها، والاتفاق بشأن مختلف مشاريع الوثائق. ونحيط علما بعمل فريق الخبراء فيما يخص تزويد اللجنة بمساعدة قيمة. ولا نزال نرى أنه يجب على الفريق العمل على أساس محايد وموضوعي، بتوجيه من اللجنة.

و فيما يتعلق بالتحقيق في حالات الانتهاكات المحتملة للجزاءات، التي هي مجال عمل هام، نود أن نؤكد بأن استنتاجات اللجنة وتقييماتها يتعين ألا تقوم سوى على معلومات موثوقة جرى التحقق منها، مع تحليل دقيق للظروف التي تمت فيها الحوادث. ولا مجال في ذلك الصدد للاستنتاجات المتسرعة. وينطبق ذلك، كذلك على عمل الفريق.

دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى إجراء تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، ولا يرى وجود بديل لتسوية متفاوض بشأنها. ويتعين بذل الجهود هنا، على أساس مبدأي الاتساق والمعاملة بالمثل ووفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا نزال مقتنعين بأن الأنشطة الجماعية للمجتمع الدولي فيما يخص حل المسائل المعلقة المتصلة ببرنامج إيران النووي، تقوضها الجزاءات الانفرادية التي تتجاوز بطبيعتها في العديد من الحالات، حدود الدولة. وذلك أمر مرفوض رفضا كليا بموجب القانون الدولي.

إننا ندعو إلى إحراز تقدم في عملية المفاوضات في المحادثات السداسية الأطراف، وكذلك في المحادثات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونأمل في أن تكون محادثات الأطراف الستة المقبلة مع إيران الأسبوع القادم فعالة، وتتيح لكلا الطرفين التوصل إلى موقف مشترك.

على العموم، فإننا نتفهم حق إيران الذي لا خلاف عليه، في تطوير برنامج نووي مدني، بما في ذلك التخصيب، بعد حل جميع المسائل المعلقة وإخضاع برنامج إيران النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموثوقة والشاملة.

و يواصل الاتحاد الروسي القيام بما أوكل إليه، لإحراز تقدم فيما يتعلق بإيجاد حل للحالة المرتبطة ببرنامج إيران النووي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسفير كوينلان كي يرد على التعليقات والأسئلة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد، لمعرفتي بأن البرنامج حافل. أود أن أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم خلال هذا الصباح، وعلى ترحيبهم الحار بالرئاسة الأسترالية. في هذه المرحلة، أود أيضا أن أشكر سلفي السفير نيستور أوسوريو، والتنويه بإسهامه، وهو الآن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبما أن هذا هو أول تقرير أقدمه إلى مجلس الأمن، أود أن أشدد على أننا نعي تماما مسؤولياتنا كرئيس، والحاجة إلى العمل بنزاهة وموضوعية للحصول على الأدلة وضمان أن نكون مهنيين في هذا الخصوص. في ذلك الصدد، أود أن أشيد بإسهام فريق الخبراء. إذ من الواضح أنه يشكل قاعدة مهنية لا

غنى عنها لعملنا. كما أود أن أعرب عن تقديري لدعم الأمانة العامة المهني للغاية.

إننا بحاجة لإقامة علاقة عمل أساسية بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والفريق والأمانة العامة. واللجنة بصدد الانتهاء من برنامج العمل للفترة القليلة المقبلة، الذي يشمل التزاماتها فيما يخص الامتثال والتحقيقات والتوعية والحوار والمساعدة والتعاون. وأعتقد أننا قد بدأنا بداية جيدة. وأود أن أشكر أعضاء اللجنة على ذلك. وسيجري الاجتماع المقبل للجنة في ١٥ آذار/مارس.

وأخيرا، فإن بعض أعضاء المجلس قد أثار مسألة الشفافية في عمل اللجنة، وعلى غرار سلفي، السفير أوسوريو، أود أن أتيح منتديات يمكن فيها للجنة وأعضاء الفريق التواصل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. وسنعمل مع أعضاء اللجنة على إجراء الترتيبات اللازمة لتقديم إحاطة إعلامية خلال الأشهر القادمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.